

والراجح من رتبته الذي قدمه الاصل وان كان رواية الميراثين
والثاني رواية الخارجه والنائب قد جهم بعد الميراث كما في
القاسم وقيل بالنسبة في تحريم النكاح وانفق على تربية
تفاهل المتصدق قال في نظر هل تحريم الخلاق في التوق لم ار من
تقضى قال في العظم انها كالحج وخبره للنسب في تحريمها بالام
فقط فيسند احرام وطرا لما روي انه اجاب عن سئلته وهو مراد
الاصل بالتحريم من الامتياز للمشتقة عن رضى بان يزوجها
في النكاح ويختبرها اهل بيته او غيرها من اهل بيته اذا
كان ابن وقت الاحرام فان جنى صنوه فالذوقه ولا يجوز له
عليه فيسقط اذ قد لا يتقطع ان لم ينجس فرائده وتحريم الميراث
بازن وليه والى يستاذن منه فليل ولا فصا وبان في اخر
حكمه لسيبه والموافاة والعبد وان الرقي تحريمها بطبيعة منه
احصاه في الموافقة ولا طلاق بعد طواف نفسه وبان به
عنه وما لزمه بالاحرام على الرقي مطلقا ولو شئ صياغه
اذ لا صنوه في ادخاله النسب كزيادة العتقة وكذا كل من
وتدبه الحريم كان صاهديه ان لم ينجس صياغه بعد صنوه منه
ووجوب تحريمه واستطاعة وتزوج ذوقه هل يجب تحريمه
وهي بوان فان وقع اجزا قلها ومن غير المستطاع سلطان
يخشى من صنوه العروا واختلال الرعيه او صنوا عظيمي الحكه

بوز

بوزيل مثله لا يجوز العزل فيما يظهر وقد اطلق ح في ذلك
ما يبايع علي كعيسى ومنه رواه في تقديم مهر النكاح
فتبين العتق ولا يزوج امه ونحوه بالباقي كما في ح صرنا
لرؤيه عن الرقي وان افتر بعد اوترك ولوه للمصدق ولم
يجن هلا كما كان ذاصبغة تلغيه ولا زاد له ولا واحلته
او اعلى بهنكها ويهزى ولواجره وجدها او اطلاق النبي
ولم ينعوه او سواك اعتاده كما قال ابن عرفة ورجه
وعينه خلة فان اطلاق الرقي على عزم الزوج له برب
او عليه لم ينعدها وبان على نفس له مع مشتقة قاذ
قاذ حته وذلك يخلت باختلاف الناس والاصنة على ال
التشبيح على من اطلق السنو طاعت اهل المنزلة وتحريم اعانة
غير القادر جماله يكليه قبل السنو له في سنه معصية وانشا
المرتبة يرايه بعد مال انه لا حو طام وان حو لا يزوج مال
نحوه وقيل يجب متى امكته الوصولة وما الحنافة في اجرة وتزوج
يجب ما ينجس حيث ذهب الحنابلة وانما يبعه له عمل والكان
يجوز جهه وان حو عليه في حوز واعتبر من حوزهم الحامس
به حيث لم ينجس مكنة مثلا وانما الحنابلة في ان عتقت السلافة
ان ان سائر العتق خلاه الماني الحنابلة وقيل ان جنى في السنو
فما لي يا فوك رجاءه على كل صناس ولم يذكر الحنابلة

بان